

ا-بوعيات

طرز، في ثقل من 1؟

أما وقد أثبت شمعون بيرس «الصل» - معراج - أننا نضعنا حين انتظرنا منه أن يثق في وجه الشريعة الليكودي - قبل نوات الأوان - أما وقد عبر «قانون تير الإرهابي» - القراءة الأولى في التكتيكات - معاداة التمييز العنصري - «الصل» (باستثناء النائب يوسي سريدا) فأننا نرى أن ما علينا - ونوات الأوان - أن نسلح إلم الرأي العلم كسلاح الأحزاب والكتل البرلمانية التي أيدت هذا القانون الفاسد الطع - من جهة ، وألسنة الأحزاب والكتل البرلمانية التي عارضته من جهة أخرى .

أما الأحزاب والكتل ، التي أيدته ، فهي أحزاب الائتلاف الحاكم (طبعاً) - الليكود (لا تنسوا ليهون لين) - والمفدال وبقايا حزب البرونسور (نعم ولكنكم ! !) يقال بين واجودات إسرائيل ويوعلي أجودات إسرائيل ، ثم ليده (تحت لواء «الإجماع القومي» من بين وشارون حتى الرأبي كهايا والمطلب التمييزي تسليحي جنوبي) كل «المعارضة المنظمة» : حزب «العمل» ، باستثناء يوسي سريدا ، و «شاي» (امرن) روينشتين وجماسته ، و «الأحرار المستقلون» (جديون هاوزر) و «ميتاب» (جيتولا كوهن وموشى شير) .

وأما الأحزاب والكتل ، التي عارضته ، فهي : جيهشا ، الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة ، و «ميام» و «شلي» و «حركة حقوق المواطن» (شولاميت التوري) ويوسي سريدا . كان مؤسسو دولة إسرائيل ، وعلى رأسهم دافيد بن غوريون ، يجهون أن يهاجموا بأنهم ألقوا من إسرائيل «واحدة» للديمقراطية . وكان بن غوريون يتظاهر بهذه الديمقراطية هي شرط لازم لوجود دولة إسرائيل - إذا زلست تقول أ وحرس مؤسسو هذه الدولة (وأيضا في وثيقة تأسيسها على الميثاق الديمقراطي في قوانين الدولة وتشريعها) . واعتبرت الحركة الصهيونية في الخارج كما اعتبرت وسائل الإعلام الإسرائيلية (أمرأة !) في هذه المظاهر لصير المؤمنين - في «الض» - هذه الديمقراطية - هذا المضمون الذي يشبه في أفضاها المواطنين العرب خارج نطاقه ، ديمقراطية التمييز : «الاصلاح فقط» !

أما الآن يظهر أن حكومة الوزير تير أصبحت أضحت من أن تتصل حتى هذه المظاهر . أن قانون معاداة أراضى عرب التمييز (تضييضا) وقانون تير الإرهابي ، الذي يعاقب على مجرد التفكير والتعبير ، يجران - أليم العلم أجمع - حقيقة واحدة الديمقراطية .

لم نسبح ، حتى الآن ، كلية رجال القضاء الإسرائيلي الذين يريد الوزير تير منهم أن يتفقدوا هذا القانون الدائلي . لقد ربحوا سيطرة طيبة أسعدت في سيرة واحدة الديمقراطية . لم يفل يتفقدوا من هذه السيرة ، هم أيضا ، أراضا لتعطش لبون لين وتسلح جنوبي والرأبي كهايا وأبنائهم إلى «دم العرب» !

لقد استعينا إلى النائب امون لين (ذي الوجه البوكر) وهو يهاجم ، دون أن يتوسى ميديا في معنى كلامه ، بأن قانون تير الإرهابي أنها جاء «لردع العرب المخطرين» والمسلمين ولتشجيع العرب اليهود . أن معنى كلام امون لين هذا هو أضرار مريع بأن هذا القانون أنها جاء لتعطيل حرية تنقلية . أن لبون لين وأبنائه لم يتسوا كسيرا ولم يتعلموا كسيرا . لقد تمسكوا في النظر إلى الجاهل العربية نظرة عنصرية استعصائية خرافة وفي اليوم أن الجاهل العربية تخفف وقتل كالم «الاص» !

«طرز» : هكذا أجاب رينينا رئيس بلدية الناصرة ، النائب توبيق زيدا ، على مقابلة أعدت نواب الليكود حين عده «قالا» : «هذا القانون يجعل من الممكن محاسبة توبيق زيدا» ! نظر وطز وطز في وجه أعضائهم «الديمقراطية» ! لذا كانت حيز محاسبة أعضائهم الهيئة التشريعية العليا على مجرد التفكير والتعبير !

لقد سجلنا أسماء الأحزاب والكتل المؤيدة ، وذلك

من المسؤول عن «الأزمة» في مباحثات «الحكم الذاتي» بين إسرائيل ومصر ؟ هل هو رئيس وزراء إسرائيل مناحيم بيغن ؟ أم «ليل مصر» ؟ الساعات ؟ أم سفير إسرائيل في مصر بن اليسار ؟ أم وزير الشؤون الخارجية المصري الدكتور بطرس غالي ؟ أم ؟ أم ؟ أم ؟

قال الدكتور بطرس غالي في مقابلة مع صحيفة «يديعوت اهرنوت» نشرت مؤخرا أن هناك اتفاقا تنظيميا غير مكتوب بين مصر وإسرائيل يقضي بأن يمنع الجانبان ، في الوقت الحاضر ، من إجراء أي بحث حول وضع القدس الشرقية . ولكن «مبادرة» عضو الكنيست جيتولا كوهن لسن قانون حول القدس وتعيد الحكومة الحار لهذه «المبادرة» وسما هذا الموضوع في رأي جدول المباحثات حول «الحكم الذاتي» وتكونوا صو هذه المباحثات وكذا السبب الجاهل كلفها مدة تزيد عن الشهرين !

وأضاف الدكتور غالي : حتى الآن لم تمتصت مصر وإسرائيل ، من عهد ، من إجراء أي نقاش حول القدس بدافع الاعتراف المبادل بحصصية هذا الموضوع . ولكننا على أن الاتفاق (المنطقي غير المكتوب) ينص على أن يجري هذا النقاش في المرحلة الأخيرة فقط من المباحثات حول «الحكم الذاتي» وبعد التوصل إلى كل المعايير الأخرى .

وقال : كان بإمكان حكومة إسرائيل أن تمنع «تقسون» جيتولا كوهن . «فهذا» «القانون» هو مجرد تكرار لقرارات سابقة اتخذتها حكومة إسرائيل في سنة 1977 بخصوص ضم شرقي القدس إلى إسرائيل .

وكان مشروع هذا «القانون» - حسب رأي بطرس غالي - بمثابة «صحة كوربالية» أنت إلى تتوصل حد في مباحثات «الحكم الذاتي» !

وأوضح غالي ، في المقابلة المذكورة ، أن قرار الولايات المتحدة في تم طبع العلاقات مع إسرائيل قبل الموعد الذي نصت عليه اتفاقية «كيب ديفيد» استهدف خلق جو حسن بين الدولتين والمساعدة في تقدم مباحثات «الحكم الذاتي» . وانتقد غالي بشدة «سياسة السلام» التي تنهجها حكومة بيغن . وقال أن إسرائيل «أوقعت مصرية السلام في منتصف الطريق» !

ولذلك : «من أكثر من موشى ديان وعيزر غلنسمان ، الذين سماهما بشكل أسلبي في التوصل إلى اتفاق «كيب ديفيد» ، والذين أولاهما ربما لم تتوصل إلى هذا التوافق الهام ، يعرف كم قاسم في تفسيره بقضية التوصل الهام الذي طرا على موقف حكومة إسرائيل فيما يتعلق

المعارضة ، حتى يحفظوا الرأي العلم من ظهور قلب . حتى إذا وصل الواحد منكم أو منكم إلى صندوق الاقتراع ، في أية انتخابات ، يتذكر هذه الأسماء ويلزمها بفتح الفم صوتا صوتا . لقد حسبنا أن الذين ارتدوا أرواح ستة من أولادنا في «يوم الأرض» ، وهم يجهلون أنهم بذلك سيذلون هذا الشعب ويجعلونه إلى طلع بن «الأيديين» ، حسبنا أن وحدة الجنب التي حقتها (بحق الشهداء الستة) قد جعلتهم يعبون النظر بهذه الصدا المظلمة بدمائنا ويجمعونا . أننا نعتبر قانون تير الإرهابي ، بعد قانون معاداة أراضى عرب التمييز ، جريمة لبشع وأوسس مجرمة «يوم الأرض» .

وليس الآن مقال ، في حرية تنقل تير الإرهابي ، كتبه أحد رجال القانون الكبار في إسرائيل هو البرونسور دافيد ليفتي رئيس دائرة القانون الجنائي في جيليمس طر لبيب . والمقال طهر في صحيفة «مارتس» يوم الثلاثاء 29 ثوز . لقد تم هذا الاستاذ الإسرائيلي التزيه ، في مقاله ، بتبني أعضائهم الوزير تير بنذا بنذا .

فالوزير تير الذي أن تقاتله لا يظف من «تقسون» منع الإرهابي ، الذي سنة «مجلس الدولة الوقت» في العام 1978 بمبادرة دافيد بن غوريون . ولكن ، تسام البرونسور ليفتي ، بما هو تم ذلك القانون !

صحيح أن قانون بن غوريون أجار معالمة «يودي» منظمة أرهمية . ولكن قانون بن غوريون حدد مفهوم هذا «التقييد» في : 1 - تليد مالي ، 2 - تقديم أدلة أو جهار إلى عضو في منظمة أرهمية بقصد إجرائي ومن أجل أن تقوم المنظمة الأرامية باستعمال هذه الأدلة في عملياتها ، 3 - وضع بيان عن سبق تعمد وأضرار) تحت تصرف أعضاء منظمة أرهمية ، 4 - حجرة مواد دعائية عائدة إلى منظمة أرهمية .

وصحيح أن قانون بن غوريون لم يكتف بذلك بل نص على حظر «نشر لور فيما تشجع على أعمال عنف من الممكن أن تؤدي إلى موت إنسان أو تعطيله» ، وحظر الدعوة إلى تقديم «العون أو التأييد لفظة أرهمية» .

ولكن الوزير الخطير ، تير ، لم يكتف ، بذلك بل جاء بقانونه لكي يجيز حماية «كل من يمر من تلال مع منظمة أرهمية أو ملت عليها في مكان علم .. بكل طريقة .. التي من شأنها أن تعبر بوضوح عن تلال أو تعلمت كسا هو مخكور ..

وأوضح البرونسور ليفتي أن «مؤسسي الدولة» رفضوا ، من عهد ، معالمة الناس على مجرد «التسلل والتعطيل» ، وذلك أنهم أدركوا أن «المظلمة الأرامية»

حتى هذا التصعيد اعتبره البرونسور ليفتي أمرا غير سبكن التقييد . وذلك ، كما قال ، لأنه «لا يوجد علم أو تشيد خاصان ب «م.ت.ف.» إنما هم يربعون علم الفلسطينيين وينشدون نشيد الفلسطينيين - هؤلاء الفلسطينيين الذين اعترف بهم حكومة الليكود ، ضمن اتفاقيات كيب ديفيد ، «كينا» . وسبكون من الصعب على المحكة (الإسرائيلية) أن تساوي بين الفلسطينيين وبين منظمة التحرير الفلسطينية» . فما هي الخلاصة تطبق توبيق زيدا أن لمن سماعي جنجس أم مصر الديمقراطية الإسرائيلية ومعهم مصر شمعون بيرس

والنائب - لو كان الوزير الخطير (وكل من دعمه على عرض قانونه الإرهابي) جديون ومترين لكانوا اكتفوا بحظر «ربح علم في مكان علم أو تشيد نشيد أو تطليق اسم منظمة أرهمية» . ولكنهم لم يكتفوا بذلك بل حطروا «التسائل والتعطيل» بأي شكل من الأشكال وبدون أي تحديد . وهذا ، بعد ذاته ، يجرم وأسمي هذا القانون لا أولئك الذين سيكونون مضطرين ، سياسيا ويوميا ، إلى تجاوز ..

وحتى هذا التصعيد اعتبره البرونسور ليفتي أمرا غير سبكن التقييد . وذلك ، كما قال ، لأنه «لا يوجد علم أو تشيد خاصان ب «م.ت.ف.» إنما هم يربعون علم الفلسطينيين وينشدون نشيد الفلسطينيين - هؤلاء الفلسطينيين الذين اعترف بهم حكومة الليكود ، ضمن اتفاقيات كيب ديفيد ، «كينا» . وسبكون من الصعب على المحكة (الإسرائيلية) أن تساوي بين الفلسطينيين وبين منظمة التحرير الفلسطينية» . فما هي الخلاصة تطبق توبيق زيدا أن لمن سماعي جنجس أم مصر الديمقراطية الإسرائيلية ومعهم مصر شمعون بيرس

والنائب - لو كان الوزير الخطير (وكل من دعمه على عرض قانونه الإرهابي) جديون ومترين لكانوا اكتفوا بحظر «ربح علم في مكان علم أو تشيد نشيد أو تطليق اسم منظمة أرهمية» . ولكنهم لم يكتفوا بذلك بل حطروا «التسائل والتعطيل» بأي شكل من الأشكال وبدون أي تحديد . وهذا ، بعد ذاته ، يجرم وأسمي هذا القانون لا أولئك الذين سيكونون مضطرين ، سياسيا ويوميا ، إلى تجاوز ..

وحتى هذا التصعيد اعتبره البرونسور ليفتي أمرا غير سبكن التقييد . وذلك ، كما قال ، لأنه «لا يوجد علم أو تشيد خاصان ب «م.ت.ف.» إنما هم يربعون علم الفلسطينيين وينشدون نشيد الفلسطينيين - هؤلاء الفلسطينيين الذين اعترف بهم حكومة الليكود ، ضمن اتفاقيات كيب ديفيد ، «كينا» . وسبكون من الصعب على المحكة (الإسرائيلية) أن تساوي بين الفلسطينيين وبين منظمة التحرير الفلسطينية» . فما هي الخلاصة تطبق توبيق زيدا أن لمن سماعي جنجس أم مصر الديمقراطية الإسرائيلية ومعهم مصر شمعون بيرس

والنائب - لو كان الوزير الخطير (وكل من دعمه على عرض قانونه الإرهابي) جديون ومترين لكانوا اكتفوا بحظر «ربح علم في مكان علم أو تشيد نشيد أو تطليق اسم منظمة أرهمية» . ولكنهم لم يكتفوا بذلك بل حطروا «التسائل والتعطيل» بأي شكل من الأشكال وبدون أي تحديد . وهذا ، بعد ذاته ، يجرم وأسمي هذا القانون لا أولئك الذين سيكونون مضطرين ، سياسيا ويوميا ، إلى تجاوز ..

وحتى هذا التصعيد اعتبره البرونسور ليفتي أمرا غير سبكن التقييد . وذلك ، كما قال ، لأنه «لا يوجد علم أو تشيد خاصان ب «م.ت.ف.» إنما هم يربعون علم الفلسطينيين وينشدون نشيد الفلسطينيين - هؤلاء الفلسطينيين الذين اعترف بهم حكومة الليكود ، ضمن اتفاقيات كيب ديفيد ، «كينا» . وسبكون من الصعب على المحكة (الإسرائيلية) أن تساوي بين الفلسطينيين وبين منظمة التحرير الفلسطينية» . فما هي الخلاصة تطبق توبيق زيدا أن لمن سماعي جنجس أم مصر الديمقراطية الإسرائيلية ومعهم مصر شمعون بيرس

والنائب - لو كان الوزير الخطير (وكل من دعمه على عرض قانونه الإرهابي) جديون ومترين لكانوا اكتفوا بحظر «ربح علم في مكان علم أو تشيد نشيد أو تطليق اسم منظمة أرهمية» . ولكنهم لم يكتفوا بذلك بل حطروا «التسائل والتعطيل» بأي شكل من الأشكال وبدون أي تحديد . وهذا ، بعد ذاته ، يجرم وأسمي هذا القانون لا أولئك الذين سيكونون مضطرين ، سياسيا ويوميا ، إلى تجاوز ..

وحتى هذا التصعيد اعتبره البرونسور ليفتي أمرا غير سبكن التقييد . وذلك ، كما قال ، لأنه «لا يوجد علم أو تشيد خاصان ب «م.ت.ف.» إنما هم يربعون علم الفلسطينيين وينشدون نشيد الفلسطينيين - هؤلاء الفلسطينيين الذين اعترف بهم حكومة الليكود ، ضمن اتفاقيات كيب ديفيد ، «كينا» . وسبكون من الصعب على المحكة (الإسرائيلية) أن تساوي بين الفلسطينيين وبين منظمة التحرير الفلسطينية» . فما هي الخلاصة تطبق توبيق زيدا أن لمن سماعي جنجس أم مصر الديمقراطية الإسرائيلية ومعهم مصر شمعون بيرس

والنائب - لو كان الوزير الخطير (وكل من دعمه على عرض قانونه الإرهابي) جديون ومترين لكانوا اكتفوا بحظر «ربح علم في مكان علم أو تشيد نشيد أو تطليق اسم منظمة أرهمية» . ولكنهم لم يكتفوا بذلك بل حطروا «التسائل والتعطيل» بأي شكل من الأشكال وبدون أي تحديد . وهذا ، بعد ذاته ، يجرم وأسمي هذا القانون لا أولئك الذين سيكونون مضطرين ، سياسيا ويوميا ، إلى تجاوز ..

وحتى هذا التصعيد اعتبره البرونسور ليفتي أمرا غير سبكن التقييد . وذلك ، كما قال ، لأنه «لا يوجد علم أو تشيد خاصان ب «م.ت.ف.» إنما هم يربعون علم الفلسطينيين وينشدون نشيد الفلسطينيين - هؤلاء الفلسطينيين الذين اعترف بهم حكومة الليكود ، ضمن اتفاقيات كيب ديفيد ، «كينا» . وسبكون من الصعب على المحكة (الإسرائيلية) أن تساوي بين الفلسطينيين وبين منظمة التحرير الفلسطينية» . فما هي الخلاصة تطبق توبيق زيدا أن لمن سماعي جنجس أم مصر الديمقراطية الإسرائيلية ومعهم مصر شمعون بيرس

والنائب - لو كان الوزير الخطير (وكل من دعمه على عرض قانونه الإرهابي) جديون ومترين لكانوا اكتفوا بحظر «ربح علم في مكان علم أو تشيد نشيد أو تطليق اسم منظمة أرهمية» . ولكنهم لم يكتفوا بذلك بل حطروا «التسائل والتعطيل» بأي شكل من الأشكال وبدون أي تحديد . وهذا ، بعد ذاته ، يجرم وأسمي هذا القانون لا أولئك الذين سيكونون مضطرين ، سياسيا ويوميا ، إلى تجاوز ..

وحتى هذا التصعيد اعتبره البرونسور ليفتي أمرا غير سبكن التقييد . وذلك ، كما قال ، لأنه «لا يوجد علم أو تشيد خاصان ب «م.ت.ف.» إنما هم يربعون علم الفلسطينيين وينشدون نشيد الفلسطينيين - هؤلاء الفلسطينيين الذين اعترف بهم حكومة الليكود ، ضمن اتفاقيات كيب ديفيد ، «كينا» . وسبكون من الصعب على المحكة (الإسرائيلية) أن تساوي بين الفلسطينيين وبين منظمة التحرير الفلسطينية» . فما هي الخلاصة تطبق توبيق زيدا أن لمن سماعي جنجس أم مصر الديمقراطية الإسرائيلية ومعهم مصر شمعون بيرس

والنائب - لو كان الوزير الخطير (وكل من دعمه على عرض قانونه الإرهابي) جديون ومترين لكانوا اكتفوا بحظر «ربح علم في مكان علم أو تشيد نشيد أو تطليق اسم منظمة أرهمية» . ولكنهم لم يكتفوا بذلك بل حطروا «التسائل والتعطيل» بأي شكل من الأشكال وبدون أي تحديد . وهذا ، بعد ذاته ، يجرم وأسمي هذا القانون لا أولئك الذين سيكونون مضطرين ، سياسيا ويوميا ، إلى تجاوز ..

(جبهة)



كارتر زيادة 1980

الخارجية المصرية ، ولا حسب ما يصرح به بمصره إلى إسرائيل ، «الدبلوماسي المحك» سعد مرطس . وإنما حسب اعتناقت سرية ، لا يبرها إلا الله » «تأني كيب ديفيد» . لذلك لم يكن غريبا - بعد كل هذه الضجة المظلمة حول «الأزمة» في مباحثات «الحكم الذاتي» - أن تهم مصر وتسائل الإعلام الإسرائيلية بأنها «تفكير» الأخبار التي تشير إلى أن القاهرة تعمل على إيقاف «مسيرة السلام» !

وقد أعلن أحد المسؤولين المصريين : «أننا لا نسوي استدعاء سفيرا في إسرائيل» ! وقال - لا نفي لوجه - أن تحرك بين الخطط (أي نقل مكتبه إلى القدس العربية) - لكن يؤثر إلى المباحثات المصرية بين البلدين حول «الحكم الذاتي» المقترح للسلامة الغربية ونطاق غزة !

والصاف أن بمبلي البلدين سيمتحنون هذا الأسبوع من أجل التخصيص لمجاسة «أب القلم» ، التي ستعقد في الاسكندرية لرواثة المباحثات حول «الحكم الذاتي» !

وتكشف وزير القضاء الإسرائيلي شوليت تير النقاب ، في جلسة الحكومة التي عقدت بتاريخ 25-7-80 ، عن أن اللجنة القانونية المشتركة الخاصة بمظلمة «الحكم الذاتي» توست ، في الجلسة التي عقدتها مؤخرا في القاهرة ، إلى «اتفاقات» معينة بخصوص «الحكم الذاتي» . ورفض تير الانصاف من معنى هذه «الاتفاقات» خشية أن يتسرب - كما قال - إلى الشارع !

وتعب يوسف حورفي في مقال له - نشر في صحيفة «محراب» بتاريخ 25-7-80 - أن رئيس الحكومة ، مناهم بيغن ، لمس الوضع السياسي بقضية (لإسرائيل طبعاً) بقوله : أنه حسن ! وأوضح على لسان بيغن : هناك «اتفاق سلام» مع مصر . وأنا مقتنع بأن مصر أن تعيد من هذا الاتفاق . وأن تكون هناك حرب . والقضية هي شخصية إسرائيل . ولن يقرر أحد بلذا نعمل فيها . وأن الاستيطان سيستمر في العمل شذنا .

«والبيان الوضوح حولنا : حتى الولايات المتحدة تقول أن وضع الأسد يزيدنا خطورة» . ولا يبدو أنه سيتمكن من الصعود أكثر من سنة أو سنتين . والعراق ضد سوريا - والعراق يشاغل من إيران . وسوريا متورطة في لبنان . والاردن أيضا ليس مشك . ومنظمة التحرير لا تستطيع أن تفعل شيئا معنا . بلغناصا يجب أن لا نلجأ على أنفسنا . فوضعا حسن !

أن هذا الوضع - كما يراه رئيس الوزراء الإسرائيلي ، مناهم بيغن - لا يمكن ، ولا يحال من الإسهال ، أن يؤدي إلى السلام المنشود . لأن السلام لا يتحقق عن طريق الاستسلام أو عن طريق الفكر لحقوق الشعب المصري الفلسطيني .

على عاشور

وكان الجور ، كما يبدو ، لا تسير حسب ما يصرح به وزير الدولة للشؤون الخارجية المصري بطرس غالي الذي يمثل ، في رأي زملائه الإسرائيليين ، العمل في وزارة الذي في لينيا تقييد اتفاق «الحكم الذاتي» .

وكان الجور ، كما يبدو ، لا تسير حسب ما يصرح به وزير الدولة للشؤون الخارجية المصري بطرس غالي الذي يمثل ، في رأي زملائه الإسرائيليين ، العمل في وزارة الذي في لينيا تقييد اتفاق «الحكم الذاتي» .

